نحو بناء سلطة قضائية مستقلة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة

علي سفاريني ود. غسان فرمند

محاميان فلسطينيان

تعتبر السلطة القضائية من أهمّ مظاهر السيادة الوطنية، فلا يمكن ان تكتمل سيادة شعب على أرضه اذا كانت سلطته القضائية بيد غيره أو كانت لا تستطيع بسط جناحيها على جميع الارض وعلى جميع سكانها من مواطنين ومقيمين، بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو العرقية. ومن هنا كان موضوع السلطة القضائية ومستقبلها في المرحلة الانتقالية من أهمّ المواضيع التي ستتناولها المفاوضات الجارية بين الوفدين الفلسطيني والاسرائيلي لاقامة ترتيبات انتقالية في الارض المحتلة، وفقاً لرسالة الدعوة الموجهة من واشنطن وموسكو بتاريخ ١٨ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩١ لحضور مؤتمر السلام في مدريد. ومن المؤكد ان الجانب الاسرائيلي سوف يتمسّك باستثناء القدس العربية من الصلاحية الاقليمية للسلطة القضائية الفلسطينية، وسيحاول الابقاء على وضع السلطة القضائية في المرحلة الانتقالية على الوضع الذي هي عليه الآن في ظل الاوامر العسكرية القائمة، وربما يتمسّك، أيضاً، باستثناء المستوطنات الاسرائيلية والمستوطنين المقيمين فيها من صلاحية المحاكم المحلية.

وفي معالجتنا لهذه المواضيع الهامة، فاننا ننطلق من حقيقة ان المواثيق والمعاهدات وأحكام القانون الدولي وقرارات الامم المتحدة، خاصة قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، لا تخوّل السلطة المحتلة اكتساب أية حقوق سيادية في المناطق التي تحتلها. كما ننطلق، أيضاً، من الافتراض ان الترتيبات الانتقالية ليست حكماً ذاتياً تمنحه دولة ذات سيادة لمجموعة من سكانها لاعتبارات عرقية أو دينية، وانما هي خطوة على طريق تنفيذ القرارين المذكورين بحيث يتزامن انتهاء الفترة الانتقالية مع انتهاء الاحتلال الاسرائيلي واقامة سلام عادل في المنطقة.

وكمقدمة لهذا البحث، سنحاول ان نعرض، بايجاز، لتاريخ السلطة القضائية في فلسطين عبر العهود التي مرّت بها، والاوضاع التي تقلّبت عليها منذ الاحتلال البريطاني وحتى اليوم، على اعتبار ان جميع ما مرّت به هذه السلطة من عهود وما تقلّبت عليه من أوضاع يعكس، بصورة أو بأخرى، الواقع السياسي الذي عاشه الشعب الفلسطيني أو الذي فرض عليه.

السلطة القضائية في عهد الانتداب

في عهد الانتداب البريطاني الذي دام قرابة ثلاثين عاماً منذ ان دخل الجنرال اللنبي على رأس القوات البريطانية مدينة القدس بتاريخ ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩١٧، تولّى المندوب